

ورقة عمل

المقومات الاقتصادية للدولة الفاستينية المستقبلية

أ. د. معين محمد رجب



مركز الزيتون
للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية المستقبلية¹

أ. د. معين محمد رجب²

الملخص:

يستعرض هذا البحث المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية المستقبلية، لبيان مدى قدرتها على مزاوله أنشطتها التي تمكنها من استغلال كافة مواردها، وأهمها الإنسان الفلسطيني الذي هو أبرز مقومات هذه الدولة باعتباره المحرك لها والذي يقود مسيرتها. كما أن الأرض هي أيضاً المقوم الرئيسي الذي لا بدّ من توفره لقيام الدولة، والتي تحتضن بدورها السكان الذين يعيشون عليها والتي يكون من مسؤوليتهم حمايتها واستغلال مواردها لصالح أبنائها. وظلت الأرض وما تزال في صراع مستمر مع أعدائها عبر عشرات السنين منذ الانتداب البريطاني على فلسطين وما تلا ذلك من تطورات.

ويتمثل المقوم الثالث في الإرادة السياسية والاقتصادية التي يتوفر لها النفوذ الكافي لبسط سيطرتها على أرض الوطن، ورغم صدور العديد من القرارات الأممية وأهمها في الوقت الحاضر حل الدولتين، فلا تزال إسرائيل هي العقبة الكؤود أمام تنفيذ هذه القرارات.

وخلصت الدراسة بأن الفلسطينيين يملكون لحد كبير القدرات التي تمكنهم من مواجهة التحديات المستقبلية بشأن إقامة دولتهم المستقلة حينما يحصلون على حقهم الطبيعي في السيطرة على مواردهم وتجاوز عدد من السلبيات.

وقد أوصت الدراسة بمعالجة القضايا العالقة وأوجه الخلل الراهنة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وإصلاح التشوهات المعرّقة لمسيرة النمو الاقتصادي وتجاوز مرحلة التفتت والانقسام، وبذل أقصى جهد للاستفادة من التطورات العلمية والتقنية الحديثة لتوسيع الجهود الاستكشافية الهادفة لكشف جوانب الثروة الوطنية الكامنة توطئة لرسم استراتيجيات وسياسات ملائمة وفاعلة لاستغلالها على المدى القريب والبعيد على حدّ سواء.

¹ قدمت هذه الورقة ضمن فعاليات مؤتمر الأمن القومي الفلسطيني الثالث، غزة، 15/11/2015، وتشر وفق ترتيب مسبق بين مركز الزيتونة والمؤلف.

² أستاذ الاقتصاد وعميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية الأسبق، جامعة الأزهر - غزة.

المقدمة:

لا يتوقف الجدل حول إيجاد مفهوم متفق عليه للدولة أو تعريف موحد لها، لأن لكل مفكر رؤيته التي يحاول من خلالها دعم وجهة نظره. وبصورة عامة تعرف الدولة بأنها جماعة من الأفراد تقطن على وجه الدوام والاستقرار إقليمياً جغرافياً معيناً، وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسها³.

وقد شكّل إقامة الدولة الفلسطينية وحتى الآن قضية محورية شائكة ظلت مطروحة على مدى عشرات الأعوام الماضية وذلك وصولاً للمستوى الذي يكفل الاعتراف الدولي بها كحقيقة واقعة وضمن بقائها، وديمومة أنشطتها وحيوية مؤسساتها، وضمن حدود متعارف عليها، وذلك كحق طبيعي أسوة ببقية شعوب الأرض إلا أن هذا الحق لم يتحقق حتى الآن. ويعتبر الإنسان والأرض عنصران أساسان توأمان لقيام الدولة ولا ينفصلان عن بعضهما البعض وذلك بجانب الإرادة السياسية والاقتصادية المستقلة.

مشكلة البحث:

يعاني الفلسطينيون من حالة مستعصية عبر عشرات الأعوام الماضية بشأن إقامة دولتهم المستقبلية على الرغم من توفر مقوماتها الاقتصادية إلى حدٍ كبير، في ظلّ فشل المنظمة الدولية في الاعتراف بفلسطين كدولة مستقلة وعضو فيها كسائر أعضائها، مع استمرار تهرب "إسرائيل" من تنفيذ القرارات الأممية والاتفاقيات الموقعة معها على حدٍ سواء.

فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث في غياب رؤى محددة أو واضحة بشأن مدى تحقق حرية القرار السياسي والاقتصادي عند قيام الدولة الفلسطينية لاحقاً، باعتبار أن الفلسطينيين يعيشون سيناريوهات متعددة لا يملكون مفاتيحها.

³ نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، الطبعة 2 (عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011)، ص 14. نقلاً عن: محسن خليل، النظم السياسية والقانون الدستوري (بيروت: دار النهضة العربية، 1972)، الجزء الأول، النظم السياسية، ص

منهجية البحث:

استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي القائم على حصر وتحديد جوانب ظاهرة البحث ورصد تطوراتها وربط العناصر المكونة لها ببعضها البعض، ومتابعة وتفسير الأحداث المرتبطة بها، مع الحاجة إلى الاستعانة بالمنهج التاريخي لخصوصية موضوع البحث وارتباطه بالعمق التاريخي والجغرافي والسياسي للحالة الفلسطينية، وضرورة تناول بعض الجوانب ذات الصلة التاريخية. وعليه، فقد جرى الاعتماد بشكل أساسي على المصادر الثانوية في الحصول على البيانات التي يحتاج إليها لغرض إثراء البحث بأراء الباحثين والمفكرين إضافة إلى البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، والمعاهد البحثية الأخرى المتخصصة، وتقارير المنظمات الدولية كالبنك الدولي، وغيرها.

أهداف البحث:

فيما يلي أبرز الأهداف المتوخاة من إعداد هذا البحث:

1. الوقوف على أبرز المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية المستقبلية.
2. بيان دلالة كل مقوم ومدى كفايته لإقامة الدولة الفلسطينية المستقبلية.
3. تسليط الضوء على أهمية الثروتين المادية والبشرية، وكذلك أهمية الاستخدام الأمثل لكل منها، مع بيان سلبيات الاستخدام الجائر لأي منها.
4. اقتراح السبل التي تقودنا إلى استكمال أو تعويض النقص في جانب أو أكثر من جوانب هذه المقومات.
5. إثراء وتشجيع البحث العلمي في القضايا المتعلقة بالمقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية.

عناصر البحث:

وبناء على ما سبق فإن محاور البحث كانت على الشكل التالي:

أولاً: العنصر البشري.

ثانياً: الأرض والموارد الاقتصادية.

ثالثاً: الإرادة السياسية والاقتصادية المستقلة.

رابعاً: الخاتمة والمصادر.

وذلك في أربعة مباحث كالاتي:

المبحث الأول: العنصر البشري

أولاً: مفهوم العنصر البشري وأهميته:

على الرغم من الخلاف الظاهر بين تعريفات الفقه الدستوري والسياسي للدولة، فإن شبه إجماع يمكن أن ينعقد على أن هناك أركاناً رئيسية ثلاثة لا بدّ من توفرها لإمكانية القول بوجود دولة. وهذه الأركان أو العناصر هي: الجماعة البشرية، والإقليم، والسلطة السياسية⁴. ويتمثل العنصر البشري هنا في سكان الإقليم لأي بلد من البلدان، إذ يعتبر السكان هم كافة طوائف ومكونات المجتمع البشرية، وهم المعبرون عن آمال شعبها وطموحات مواطنيها وهم الذين يقومون باستغلال مواردها والتتعم بخيراتها. ويدخل كافة السكان على اختلاف أعمارهم ضمن المقوم البشري باعتبارهم إما منتجين للسلع والخدمات، وإما مستهلكين لها أو هما معاً. ويجمع المفكرون على أنه لقيام الدولة يلزم وجود عدد من الأفراد، فلا توجد دولة بغير جماعة بشرية تخضع لها وتكون فيها عنصراً أساسياً⁵.

ثانياً: أعداد السكان ومكوناتهم:

قدر عدد السكان في نهاية سنة 2015 بنحو 11.8 مليون نسمة، منهم حوالي 4.5 مليون نسمة في فلسطين أي ما نسبته نحو 38% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم⁶. وفي تقديرات أخرى فقد بلغ مجموع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة 2014 نحو 4.550 مليون نسمة، موزعين بين 2.790 مليون نسمة في الضفة الغربية، و1.760 مليون نسمة في قطاع غزة⁷ أي بنسبة 61.3%، و38.7% للمنطقتين على التوالي.

وعادة ما يقسم السكان لأغراض تصنيفاتهم كقادرين على العمل أو غير قادرين، وكمستهلكين أو منتجين إلى الفئات التالية: الأطفال حتى سن 15 عاماً؛ وهم في العادة يعتبرون مستهلكين فقط، ثم فئة الشيوخ فوق 65 عاماً؛ وهي أيضاً فئة مستهلكة. وهاتان الشريحتان تتفاوتان فيما بينها من حيث احتياجاتهم الخدمية والاستهلاكية باختلاف السن، والنوع، ومستويات التعليم، والثقافة، والدخول،

⁴ نعمان الخطيب، مرجع سابق، ص 16.

⁵ حسين عثمان محمد عثمان، النظم السياسية والقانون الدستوري: النظم السياسية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1988/1987).

⁶ أجندة أيام فلسطينية: ذاكرة من أجل مستقبل أفضل، الإصدار التاسع (غزة: مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر الإلكتروني، 2015).

⁷ المراقب الاقتصادي والاجتماعي 41 (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، 2015)، ص 54.

والأسعار، والأذواق، والحالة الصحية أو المرضية، وأوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة. وأخيراً، الشريحة الوسطى وهي شريحة البالغين أو القوى البشرية التي تتكون من الداخلين في القوى العاملة ومن هم خارجها.

ثالثاً: القوى العاملة الفلسطينية:

إن القوى العاملة هي التي تقوم بالنشاط الإنتاجي وهي التي لها الدور الاستهلاكي والإنتاجي في آن واحد، ثم هناك من هم خارج القوى العاملة من البالغين الذي لا يعملون، وبالتالي هم ضمن فئة البالغين المستهلكين. ويلاحظ أن الفلسطينيين من حيث الخصوبة والنمو السكاني يحققون باستمرار معدلات عالية تزيد من معدل النمو السكاني، إذ يعتبر معدل خصوبة المرأة الفلسطينية مرتفعاً مقارنة بكثير من الدول ويتراوح بين 4-5 أفراد، الأمر الذي مكّن الفلسطينيين من تعويض النقص ونزيف السكان المهاجر. أما معدل النمو السكاني فيقدر بنحو 3% وهو معدل مرتفع نسبياً إذا قورن بالمعدل العام على المستوى العالمي. وعبر عشرات السنين كان النمو السكاني يتزايد باستمرار إلى المستوى الذي يجعل هناك تزايداً مستمراً في أعداد المقيمين على الأراضي الفلسطينية بعيداً عن مخاوف الخلطة السكانية.

وقد جاء ذلك على الرغم من ما تعرض له المجتمع الفلسطيني من قتل وتكثيف خاصة منذ الحكم البريطاني سنة 1917، الذي أفضى إلى حركة نزوح شديدة تقلبت من وقت لآخر، إلى أن بلغت ذروتها مع قرب إعلان "الدولة الإسرائيلية"، ونشوب الحرب العربية الإسرائيلية في أيار/ مايو 1948 التي صاحبها قيام العصابات الصهيونية بمجازر شهيرة نكّلت بالمدنيين العزل خاصة من الشيوخ والأطفال والنساء، إمعاناً في إغلاق كافة المنافذ أمام الفلسطينيين واضطرابهم لترك الممتلكات والثروات، ومن ثم النزوح القسري؛ إما إلى الضفة الغربية أو إلى قطاع غزة وبلدان الجوار، وأهمها: الأردن وسوريا ولبنان ومصر وبلاد المهجر. وقد ترتب على ذلك وضع جغرافي شديد الخطورة والتعقيد ممثلاً في استيلاء "إسرائيل" في ذلك الوقت على نحو 77.7% من المساحة الإجمالية⁸. ولم تكن التطورات التالية مرحلة بعد أخرى بأقل خطورة سواء على العنصر البشري أم على المساحة الجغرافية الأرضية المتبقية للفلسطينيين خاصة عند إعادة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967، والتي صاحبها نزوح شديد نحو المملكة الأردنية الهاشمية على وجه التحديد.

⁸ خريطة فلسطين قبل النكبة 1948، مركز التاريخ الشفوي، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.

إن واقع العنصر البشري بالرغم من التطورات التي مرّ بها، يشير إلى أنه ظلّ مجتمعاً متماسكاً تجمعته روابط الأخوة والجوار واللغة والتاريخ والعيش مع الأقليات بمستوى عالٍ من التسامح، خاصة مع غير المسلمين دون أدنى تمييز بسبب اللون أو العرق أو المذهب أو اللغة أو غيرها.

رابعاً: بعض المظاهر الإيجابية للعنصر البشري الفلسطيني:

إن من المظاهر الإيجابية للعنصر البشري الفلسطيني ما يتصف به السكان من مستويات عالية من التعليم على اختلاف مراحلها، بشكل يجعله مميزاً في كثير من الحالات عما هو سائد في البلدان العربية الأخرى، إذ تتوفر لكافة السكان فرص التعلم المجاني على مستوى التعليم الأساس وحتى الثانوية العامة، بما يتفق مع المعايير العالمية التي تصدر عن منظمة الأمم المتحدة للتعليم والثقافة (اليونسكو)، كما أن التعليم العالي متاح في مختلف التخصصات والبرامج الإنسانية والعلمية، خاصة مع انتشار مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية والتجارية وسواء كان التعلم نظامياً أم إلكترونياً أم مفتوحاً.

كما يمكن القول إن انتشار الكليات الجامعية أتاح أيضاً الفرصة لقبول الطلاب الحاصلين على درجات متدنية على مستوى الثانوية العامة للحصول على درجة الدبلوم أو التخصصات المهنية. علماً بأن التعليم العالي متاح للحصول على درجة الماجستير في الغالبية العظمى من التخصصات وبشروط ميسرة، هذا وخلال السنوات الماضية نجحت بعض الجامعات في طرح عدد من البرامج للحصول على درجة الدكتوراه بعد نيل ترخيص هيئة الاعتماد والجودة التابعة لوزارة التعليم العالي للبرامج التي غطت متطلبات إنشائها.

إن هذا المستوى المتكامل من المنظومة التعليمية على امتداد أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة أتاح الفرصة لتخريج عشرات الآلاف من الشباب على مستوى الجنسين مع تدفق أكثر من جانب الإناث، وهو ما يشير إلى أن المجتمع الفلسطيني المسلم بالرغم من حرصه على الكثير من الأعراف والتقاليد الاجتماعية والثقافية المتوارثة التي تجعل منه مجتمعاً محافظاً بصورة عامة، إلا أنه لم يكن عقبة تحول دون رغبات الإناث من حيث الالتحاق بالتعليم العالي والإقبال عليه بنهم، وإن كان هناك ميلاً نحو تفضيل إحقاق الإناث بالتخصصات التربوية، لتكون الفرص الوظيفية في مجال التعليم، وهي التي تحظى غالباً بالأفضلية لدى مختلف الأسر.

خامساً: بعض الجوانب السلبية للعنصر البشري الفلسطيني:

إن التراكم الكبير في أعداد الخريجين غير القادرين على إيجاد فرص عمل ملائمة قد أسهم في زيادة الفجوة الكبيرة بين احتياجات سوق العمل في عدد من التخصصات مع المستويات المتدنية للخريجين الجدد في كثير من الأحوال، بحيث أظهر ذلك عجز وزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة العمل، وكذلك مؤسسات التعليم العالي ذاتها، إضافة إلى الطلاب وأولياء الأمور نحو التقييم الدقيق لاحتياجات السوق من جهة والواقع الراهن للتعليم من حيث افتقاد خريجه لكثير من المهارات الأساسية، خاصة تلك المتعلقة بالمستوى العلمي للغات الأجنبية، والمهارات الحاسوبية، والخبرة العملية، مع عجز جهات الاختصاص عن اتخاذ سياسات فاعلة تحد من الخلل القائم والفجوة المستحكمة.

ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى عدم قدرة سوق العمل على استيعاب أعداد متزايدة من الراغبين في العمل تبقى محدودة حتى لو توفرت كافة متطلبات الوظيفة مهارية لدى الخريجين. ويعود ذلك إلى أن المجتمع الفلسطيني كان وما يزال يعتمد على الخارج في اكتساب جانب من فرص العمل، سواء كان الأمر من خلال التوجه للداخل الإسرائيلي أم العمل في البلاد العربية المجاورة، أم حتى من خلال النزوح لبلدان شمال أوروبا وغيرها. علماً بأن هذه الفرص متاحة بشكل كبير في الوقت الحاضر أمام أبناء الضفة الغربية بخلاف ما هو متاح أمام أبناء قطاع غزة. ولمزيد من الاطلاع حول فجوة المهارات في سوق العمل الفلسطيني يمكن الرجوع إلى دراسة مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد) (Arab world For Research and Development (AWRAD))⁹.

أما عن القوى العاملة التي تشارك في النشاط الإنتاجي والراغبة فيه فهي في تزايد مستمر وتقدر بنحو 1.164 فرداً، يشكل المشتغلون فعلاً بنحو 917 ألفاً سنة 2014، أي بزيادة قدرها 62 ألفاً وبمعدل نمو قدره 7.2% مقارنة بسنة 2013¹⁰، وهي عناصر فاعلة تلبي مختلف احتياجات سوق العمل وبمستويات متباينة من الكفاءة والمهارة، بالقدر الذي يلبي مختلف الاحتياجات الوظيفية التي يمارسها المشتغلون، مع عجز في بعض الحالات في عدد من التخصصات النادرة الصحية والهندسية وغيرها. وبالرغم من القدرات الواسعة للمشتغلين فعلاً والدور الحيوي لهم في النشاط الإنتاجي، فإن المجتمع الفلسطيني يعاني من خلل كبير في سوق العمل أسفر عن معدلات البطالة التي يوضحها جدول رقم (1):

⁹ "Skill Gaps and Development in the occupied Palestinian territories," Arab world For Research and Development (AWRAD), Ramallah, January 2015.

¹⁰ المراقب الاقتصادي والاجتماعي 41، ص 54.

جدول رقم (1): تطور أعداد القوى العاملة والمشتغلين والمتعطلين للفلسطينيين لسنوات مختارة
(2000-2015) بالآلاف

السنة / البيان	القوى العاملة	المشتغلون فعلاً	المتعطلون	للمتعطلين (%)
2000	684	600	84	14.1
2005	745	603	142	23.5
2010	922	745	177	23.7
2014	1,255	917	338	26.9
2015 (الربع الأول)	1,276	950	326	25.6
2015 (الربع الثالث)	1,304	947	357	27.4

المصدر: - المراقب الاقتصادي والاجتماعي 41 (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس"، 2015)، ص 7، و 54.

- مسح القوى العاملة دورة (تموز - أيلول 2015) الربع الثالث 2015: تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015/11/11).

ومن الجدول السابق يتضح حجم ومستوى الخلل في سوق العمل الفلسطيني من خلال تزايد أعداد المتعطلين عاماً بعد آخر، والذين يتجاوز عددهم في الوقت الحاضر الثلث مليون متعطل، مع محدودية فرص العمل المتاحة في الأجلين القصير والمتوسط على الأقل، آخذين في الحسبان أن من يعملون في القطاع الخاص أو القطاع غير الربحي لا يحصل جزء كبير منهم على الحد الأدنى الشهري للأجور، الذي يقدر بنحو 1,350 شيكلاً شهرياً، ومن ثم فهم مضطرون في كثير من الأحوال للعمل ساعات إضافية لتعويض النقص في الأجور التي يحصلون عليها. مع ملاحظة الفوارق الكبيرة في الدخل بين المراكز الوظيفية العليا والوظائف الدنيا.

والجدير بالذكر، أن حالة البطالة العالية في فلسطين خاصة بين الشباب ليست فريدة من نوعها فهي منتشرة حتى في البلدان الأوروبية التي لا تتوانى عن تقديم الحلول بشأنها. فقد بلغت البطالة بين الشباب في الاتحاد الأوروبي رقماً قياسيماً سنة 2013، إذ ارتفع معدلها إلى 23.7% وتفاوتت تفاوتاً كبيراً من بلد أوروبي لآخر، وتراوح بين 12.4% لدى جمهورية التشيك إلى 48.8% لدى إسبانيا. غير أن الاتحاد الأوروبي تصدى عملياً لهذه الظاهرة، فقدم مبادرة توظيف الشباب التي أنشئت سنة 2013 لمساعدة عشرين دولة في الاتحاد الأوروبي، مع تخصيص أكبر حصة مالية قدرها

3.4 مليار دولار لليونان وإسبانيا وإيطاليا. وقد وفرت مبادرة توظيف الشباب في العام الماضي 424 ألف فرصة عمل جديدة، كما أمكن تخفيض المعدل العام للبطالة بين الشباب إلى 20.4% في آب/ أغسطس 2015، أي أن المبادرة التي أطلقتها أوروبا بدأت تؤتي ثمارها¹¹.

سادساً: ظواهر سلبية أخرى للعنصر البشري الفلسطيني:

1. لا يخفى أن خلل سوق العمل الفلسطيني لا يتوقف عند ذلك بل يمتد إلى الفروق الهائلة بين أوضاع البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة إذ بلغت 17.7% في الضفة مقابل 43.9% في القطاع. وإن كنا نقر أن البطالة في الضفة تعتبر عالية جداً، إلا أنها في قطاع غزة تعكس أوضاع أكثر صعوبة وأشد تعقيداً.

ففي الضفة نجد أن فرص العمل متاحة في "إسرائيل" ويتجاوز العاملون في "إسرائيل" ومستوطناتها من الفلسطينيين 111 ألف مشغل يشكلون 11.7% من مجموع العاملين الفلسطينيين في الربع الأول لسنة 2015¹²، سواء من يعملون وفقاً لتصاريح رسمية أو ممن يعملون بدون تصاريح رسمية، مع حرية الحركة النسبية في التنقل عبر الجسور والمعابر البرية مع المملكة الأردنية الهاشمية، ومن ثم إمكانية الانتقال إلى بلدان العالم الأخرى، وذلك بخلاف ما هو سائد في قطاع غزة من حيث الحصار الكامل على حرية التنقل سواء إلى الضفة الغربية أم إلى "إسرائيل" أو العالم الخارجي¹³.

ويلاحظ أن مخاطر البطالة عديدة ومتشعبة، فهي قد تكون سياسية أو اجتماعية أو انحرافية خاصة إذا ظلت معدلات البطالة عند مستوى عالٍ ولسنوات طويلة، فهي قد تقضي إلى الجريمة كالسرقات والقتل، وقد تقضي إلى تعاطي المخدرات وأقلها زيادة معدلات التدخين بما له من أضرار صحية خطيرة، مع حرمان المتعطلين من الدخل الذي كان يمكن الحصول عليه فيما لو كانوا ملتحقين بالعمل.

2. إن من الظواهر بالغة الخطورة للبطالة؛ حالات الإحباط الشديدة التي قد تنتشر بين الشباب المتعطلين الذين طال انتظارهم لفرص عمل تلبي أدنى احتياجاتهم، والتي دفعت البعض منهم نحو

¹¹ جرافيك نيوز "الشرق الأوسط": تراجع معدلات البطالة لدى الشباب في الاتحاد الأوروبي، صحيفة القدس، 3/10/2015، ص 26.

¹² المراقب الاقتصادي والاجتماعي 41، ص 54.

¹³ التقرير الفلسطيني لحقوق الإنسان: التقرير الأسبوعي حول الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (9-15 إبريل 2015)، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة، 2015.

الهجرة غير المأمونة للخارج، واضطرارهم لركوب البحر في أوضاع خطيرة وبأساليب غير مشروعة، وما تزال الأرقام بشأن الضحايا الناشئة عن حالات الغرق العديدة غير متوفرة وغير دقيقة.

3. إن من صور الإحباط الأخرى تزايد حالات التسلل من القطاع إلى "إسرائيل" عبر الأسلاك الحدودية الشائكة، إذ رصدت الأجهزة الأمنية بغزة أكثر من 230 حالة تسلل خلال سنة 2014، مع ميل لزيادة مضطردة خلال سنة 2015، فيما أكد بيان لمراكز حقوقية أن جيش الاحتلال اعتقل 42 فلسطينياً حاولوا التسلل منذ بداية سنة 2015. وقد تكون السيولة المالية غير الكافية لشراء ضروريات الحياة وتناقص مصادر الدخل من وقت لآخر هي من أسباب حالات الإحباط والتفكير في الهرب من الواقع الصعب الذي يعيشه الشبان، إضافة إلى أن الكثير من أصحاب المنازل المدمرة في الحرب الأخيرة يعيش سكانها في الخيام ومراكز الإيواء غير الملائمة مما يدفع بعضهم للتسلل للداخل المحتل بحثاً عما يعتبرونه "الفردوس المنشود" لكنهم من حيث لا يشعرون يقفزون إلى المجهول¹⁴. ولا يخفى ما لهذا السلوك من أبعاد وتداعيات خطيرة أمنياً واجتماعياً وسياسياً.

4. تحديات البحث العلمي ومتطلباته؛ إذ إن البحث العلمي مهمة أصيلة من مهام العمل الأكاديمي ولا بدّ من أن تأخذ مكانتها اللائقة من حيث توفير متطلباتها على النحو الأكمل. بما في ذلك أن تسود روح التفكير العلمي التي تتطلب بيئة مثالية لانتشاره وهو تفكير ضمن متطلبات أخرى - يدعو في جوهره وفي أحواله المعتادة إلى الاحترام، والاستقلال، والحرية، والأمن، والحق في الاختلاف وتنمية روح النقد والإبداع¹⁵ من أجل أن يحقق إنجازات ملموسة. ولعل أبرز متطلباته؛ الباحثين المبدعين، والاستثمارات الضخمة في التجهيزات والمعدات، ومتابعة أحدث التطورات التقنية الحديثة مع تشجيع العلماء وروح الابتكار.

¹⁴ عدنان أبو عامر، قراءة في تزايد المتسللين من غزة إلى الداخل المحتل، صحيفة فلسطين، غزة، 28/9/2015، ص 5.

¹⁵ ناجح شاهين، واقع التعليم الجامعي الفلسطيني - رؤية نقدية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، 2004)، ص 10.

المبحث الثاني: الأرض والموارد الاقتصادية

أولاً: الأرض كعنصر أو مقوم أساسي:

لا يكفي وجود العنصر البشري لقيام الدولة، إذ لا بدّ من وجود بقعة محددة من الأرض يستقر عليها السكان ويمارسون عليها نشاطهم بشكل كامل حتى يمكن أن تقوم تلك الدولة، وهذا ما يطلق عليه إقليم الدولة، الذي يشكل الركن الثاني لوجودها والإطار الجغرافي الذي تقوم عليه¹⁶. ويقصد بالأرض أيضاً مساحة الإقليم الذي يعيش عليه أي شعب من الشعوب، وهذه المساحة تكون محكومة ومحددة ضمن حدود الدول الأخرى المجاورة وفي إطار السيطرة الفعلية عليها دون منازع والتي تحكمها أحكام القانون الدولي والتشريعات ذات الصلة، خاصة فيما يتعلق بمنظمة الأمم المتحدة. وهكذا تتمثل أهمية الأرض في أنها البقعة الجغرافية التي يعيش عليها سكان الإقليم بلا منازع سواء كانت أراضٍ يابسة أم أراضٍ مغمورة. وبالتالي، فإن المواطنين يعيشون حياتهم المعتادة على هذه الأرض، ويزاولون أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية عليها بحرية كاملة، وتكون هذه الأرض ملكية عامة ممثلة في السلطة الحاكمة، أو ملكية خاصة على حدٍ سواء أو مزيج منهما.

ثانياً: الأرض وخصوصية أوضاعها في فلسطين:

لفلسطين عبر تاريخها أوضاعاً غير مستقرة مع الأرض التي يقيم عليها أبناؤها. وجرى في العصر الحديث تحديد مساحة محددة لفلسطين ضمن اتفاقية سايكس بيكو الموقعة سنة 1916 وما تلاها، حيث جرى خلالها تقسيم الأراضي التي اغتتمها الحلفاء فيما بينهم خلال الحرب العالمية الأولى، وهي الأراضي الواقعة شرقي البحر الأبيض المتوسط¹⁷. وعلى ضوء هذه الاتفاقية، فإن فلسطين التي تحددت مساحتها على ضوء هذه الاتفاقية أصبحت بالكامل تحت سيطرة بريطانيا، ثم جرى سنة 1922 إقرار من عصبة الأمم بانتداب بريطانيا عليها من أجل أن تنهض بسكانها الفلسطينيين إلى المستوى الذي يؤهلهم لإدارة شؤونهم بأنفسهم، إلا أن بريطانيا تجاهلت هذه المهمة تماماً. وبناء على الخرائط الملحقة بالاتفاقية، فإن فلسطين أصبحت واقعة بين خطي طول (34.15-35.14)، وخطي عرض (29.30-33.15). كما أنها تمتد من رأس الناقورة شمالاً على حدود لبنان الجنوبية على

¹⁶ عصام الدبس، *النظم السياسية (عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010)*، ص 30.

¹⁷ موقع البي بي سي أونلاين، انظر: www.bbc.com/arabic/specials/meast_maps/9.shtml

الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط إلى العقبة جنوباً شمال خليج العقبة الواقعة على البحر الأحمر في ملتقى لبلدان ثلاثة متجاورة هي: مصر، وشرق الأردن، وفلسطين بمساحة إجمالية قدرها 27,027 كم²، وهي في موقع فريد بين القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، فيحدها غرباً البحر الأبيض المتوسط على ساحل طوله 240 كم، وشرقاً سوريا. ويبلغ طول الحدود بين البلدين 76 كم، والأردن أيضاً جهة الشرق على حدود طولها 360 كم، وشمالاً الجمهورية اللبنانية على حدود طولها 79 كم، وجنوباً صحراء سيناء المصرية على حدود طولها 240 كم ما بين رفح حتى رأس طابا وخليج العقبة¹⁸.

وبدلاً من أن يمثل هذا التكليف بداية لحصول الفلسطينيين على الحرية والاستقلال أسوة بالدول المجاورة التي تضمنتها الاتفاقية وهي: سوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق، فإن الأرض الفلسطينية كان مخططاً لها لتقام عليها "دولة إسرائيل" استناداً إلى وعد بلفور وزير الخارجية البريطانية الصادر سنة 1917. ومع استمرار الصراع وتعاقب السنين واقتطاع أراضي فلسطين جزءاً بعد آخر، فإن مساحة فلسطين تقلصت من مرحلة لأخرى على النحو الموضح كالتالي:

جدول رقم (2): تطور مساحة فلسطين منذ الانتداب البريطاني سنة 1922

السنة	المساحة (كم مربع)
1922	27,027
1947 (قرار التقسيم)	11,590 بنسبة 42% فقط من المساحة الإجمالية لفلسطين (تخصيص ولم ينفذ)
1948 (النكبة)	6,220 (مقسمة بين الضفة والقطاع)
1967	أعيد ضمّ الأراضي الفلسطينية لـ"إسرائيل"
1994	2,200* (سيطرة فعلية محدودة للفلسطينيين) وفقاً لاتفاق غزة وأريحا
2005	انسحاب "إسرائيل" من قطاع غزة من جانب واحد
2015	2,340* (استمرارية سيطرة "إسرائيل" على منطقة ج وسيطرة محدودة للسلطة الفلسطينية على منطقة أ، وإدارياً على منطقة ب، وبقاء قطاع غزة محاصراً من الخارج)**

المصدر: مركز التخطيط الفلسطيني: مركز بحوث تابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، غزة.

* أرقام تقديرية.

** لا يمكن القطع بالحديث عن مساحة أرضية محددة لدولة فلسطين المستقبلية في ظل استمرار "إسرائيل" في استقطاع مساحات متباينة من وقت لآخر لأغراض الاستيطان أو لأغراض أخرى.

¹⁸ أجندة أيام فلسطينية: ذاكرة من أجل مستقبل أفضل.

ثالثاً: تناقص مساحة أراضي الضفة الغربية التي بحوزة الفلسطينيين جراء الممارسات الإسرائيلية:
تسير الحكومة الإسرائيلية منذ أمد بخطى تدريجية لضم أراضي الضفة الغربية إليها، حيث سارت خلال السنوات الماضية بثبات في نهجها الاستيطاني والتوسعي في كافة أرجاء الأراضي الفلسطينية، بهدف إبقائها تحت سيطرتها لأسباب ليست جغرافية فقط وإنما لأسباب أخرى أيديولوجية ودينية، بما في ذلك فرض سياسة الأمر الواقع عند المضي قدماً في مفاوضات التسوية.
وبالمحصلة، فإن مجموع ما تسيطر عليه "إسرائيل" فعلياً من خلال مصادرتها للأراضي الفلسطينية بذرائع ومسوغات مختلفة يزيد عن 40% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، دون أن يشمل ذلك الأوامر العسكرية التي أصدرتها "إسرائيل" لبناء جدار الفصل العنصري، ولا تلك الخاصة بالطرق الالتفافية، ناهيك عن أن العديد من المستوطنات التي قامت على أراضي فلسطينية خاصة غير مشمولة بالنسبة المذكورة¹⁹. الأمر الذي يجعل الحد الأدنى المقبول من الأرض الفلسطينية لإقامة الدولة الفلسطينية غير متوفر لتطبيق القرارات الأممية والطموحات الفلسطينية.

رابعاً: المقصود بالثروة القومية وأهميتها:

إن الثروة القومية لأي مجتمع هي كافة ما يعبر عنه بمجموع الأصول التي يملكها الوطن في تاريخ معين سواء أكانت أصولاً ثابتة أم منقولة، مادية أو نقدية، ظاهرة أم باطنة، كما تشمل ثروات أبناء الوطن المغتربين. ومن ثم فإن المؤسسات الإنتاجية للمجتمع لها حقّ استغلال هذه الثروات لتمثل مصدراً للحصول على الأرزاق والاحتياجات من السلع والخدمات. وعليه، فإن هذه الثروات التي تتيحها الأرض لمواطنيها هي من مقومات الحياة المعيشية الآمنة للسكان والموفرة لتنمية مستدامة، وليس هناك نشاط إنتاجي حقيقي أو نماء اقتصادي فعلي بدون الأرض، بما تحنويه من ثروات قومية ظاهرة وباطنة، وتمثل الثروات المتاحة مصدر رخاء للمجتمع عند استخراجها واستغلالها محلياً أو عند تصديرها. وبذلك لا تقتصر أهمية أرض الإقليم على الاستفادة من مسطحاتها لمختلف الأغراض، وإنما تمتد للاستفادة من كل ما يقع في باطنها وما على سطحها أو فضائها ليشمل كافة ثرواتها كثرة قومية، وبالتالي يتحتم إبراز أهمية هذه الثروات.

¹⁹ معهد الأبحاث التطبيقية "أريج": إسرائيل تسير بخطى تدريجية نحو ضمّ الضفة الغربية، القدس، 2015/9/28.

خامساً: أهمية الكشف عن الثروة القومية:

ما تزال الثروة القومية الفلسطينية تمثل صندوقاً أسوداً مغلقاً لم يتم اكتشافه أو التعرف على مكوناته بعد بالقدر الكافي، وذلك على الرغم من التقدم في تقنيات وأساليب البحث الجيولوجي الذي يشهده العالم من وقت لآخر مع انخفاض تكلفة هذه العمليات، إلا أن المنهج الأساسي الذي كان وما يزال قائماً من جانب المحتل هو حرمان الفلسطينيين من حق اتخاذ القرار الاقتصادي المستقل الذي يتيح القيام بعمليات الاستكشاف بحرية تامة، سواء قبل قيام السلطة الفلسطينية أم بعد إنشائها، مع حجب أو إخفاء أي معلومات متاحة لدى المحتل.

والجدير بالذكر أن ثروات المجتمع المادية من مياه ومعادن ونفط ومحاجر وغيرها ليست دائماً متاحة للاستغلال بشكل مباشر، وليست دائماً متواجدة على سطح الأرض، فهي في الغالب ثروات كامنة مع وجودها في حالة خام غير مجهزة للاستخدام، مما يستدعي العديد من الخطوات الاستخراجية والتحويلية اللاحقة.

وفي هذا السياق، هناك عدد من الشواهد التي تدل بالفعل على وجود ثروات قومية متنوعة في أماكن متفرقة، ومن بينها اكتشاف الغاز الطبيعي في مواجهة سواحل قطاع غزة والبدء باستخراجه من قبل شركة بريتش غاز البريطانية في أيلول/ سبتمبر 2010، مع وجود حالة من الضبابية الشديدة حول حقيقة عمليات استخراج هذا الغاز واستغلاله منذ ذلك التاريخ. كما يؤكد عدد من الباحثين بوجود ثروات معدنية عديدة ومتنوعة في الضفة الغربية²⁰.

سادساً: حصر وتحديد الثروات الظاهرة والحفاظ عليها:

يسهل التعرف على الثروات الظاهرة خاصة المتوفرة في المناطق القريبة من حياة السكان والمجتمعات العمرانية وحول الطرق التي يسلكونها، وأهمها مياه الأنهار الجارية ومياه الوديان والينابيع والبحيرات والمحاجر. وقد تكون هناك شواهد ظاهرة لمعادن على سطح الأرض.

وتعتبر فلسطين من الدول القليلة في العالم التي تتباين تضاريسها ما بين السهول الخضراء والوديان، وما بين الجبال والأغوار وما بين الأراضي المغمورة واليابسة، وما بين الصحراء القاحلة والأرض شديدة الخصوبة بحيث تسمح بالتنوع في الثروات بشكل كبير على مدار العام على الرغم من صغر المساحة. ولا أدل على ذلك منطقة الأغوار التي يقع بها البحر الميت الذي هو من أكثر

²⁰ غازي الصوراني، الأوضاع الاقتصادية والتنمية في فلسطين، دراسة غير موضح بها جهة أو تاريخ النشر، نقلاً عن: محمد عبد الهادي، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 92، غزة، حزيران/ يونيو 1993.

بحار العالم كثافة، لاحتوائه على نسب عالية من العديد من الأملاح المفيدة للجسم والتي تجعل منه مورداً اقتصادياً بالغ الأهمية سواء من حيث الثروات المادية أم السياحية أم العلاجية. وتعتبر منطقة البحر الميت منطقة منخفضة عن مستوى سطح الأرض بما يتجاوز 417م، مما يجعل هذه المنطقة أكثر بلاد العالم انخفاضاً الأمر الذي يحمل معه خصائص بيئية وتضاريسية غاية في الأهمية²¹. إن من أشكال الثروة ما هو من هبات الطبيعة التي وهبها الله للإنسان مجاناً وبسخاء لأهميتها الحياتية لكافة الكائنات الحية، ولأغراض التوازن البيئي كميّاه الأمطار والأنهار والوديان والهواء والرياح والغابات والشمس والقمر وغيرها، مما أمكن معرفته ومما قد يكشف العلم مستقبلاً عنه. وبطبيعة الحال، فإن مساحة البلاد لها في المعتاد علاقة طردية مباشرة بالثروة القومية، كما أن تباين التضاريس ذاتها لها علاقة مباشرة أيضاً بهذه الثروات. وهذا يدعونا للاستفادة القصوى من هبات الطبيعة فيما يسمى بالسلع الحرة خاصة في مجالات الطاقة النظيفة المتجددة، فهي سلع وخدمات مجانية متجددة لها مزايا عظيمة عند استخدامها استخداماً أمثلاً، ومن التطورات الحديثة في هذا الشأن الاستعانة بالألواح الشمسية لتوليد طاقة كهربائية متجددة.

سابعاً: أهمية المكونات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني:

تتنوع مكونات الاقتصاد الفلسطيني تنوعاً شديداً مع حدوث تفاوت ملحوظ في إسهام كل منها من فترة لأخرى ومن أبرزها: الزراعة والحراجه وصيد الأسماك. وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لهذا النشاط خاصة للفلسطينيين الذين تغتصب أراضيهم من وقت لآخر، فإن وزنه النسبي قد تدنى إلى مستوى غير مسبوق ومثّل 3.2% فقط من مجموع الناتج المحلي الإجمالي البالغ 7.449 مليار دولار بالأسعار الثابتة لسنة 2004²². وذلك بالرغم من أن هذا النشاط ظلّ حتى سبعينيات القرن العشرين له وزنه النسبي المرتفع، وإسهامه العالي في النشاط الاقتصادي، ومكون مهم من مكونات الصادرات الفلسطينية، وكان في طبيعة الأنشطة من حيث مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

وجاء هذا التراجع نتيجة لنمو القطاعات الأخرى بمعدلات أعلى من الزراعة خاصة خلال العقدين السابقين مع سيطرة الاحتلال على جزء كبير من الأرض وبناء المزيد من المستوطنات عليها، وإقامة جدار الفصل العنصري. ونظراً لأهمية هذا النشاط في الجوانب الحياتية المختلفة خاصة في مجال الحفاظ على الأرض وتثبيت المزارعين عليها وتمكينهم من إيجاد مصدر الرزق الملائم لهم، فإن

²¹ The free encyclopedia, site of Wikipedia, see: www.wikipedia.org

²² المراقب الاقتصادي والاجتماعي 41، ص 1.

مسؤولية السلطة الفلسطينية إيلاء النشاط الزراعي الأهمية القصوى، إذ يسهم في توفير الكثير من المحاصيل الزراعية التي يشته عليها طلب المواطنين والتي تسهم في توفير الأمن الغذائي، كما تشكل منتجاته مدخلاً رئيسياً للصناعات الغذائية وغير الغذائية، كما يسهم في الحد من عجز الميزان التجاري الزراعي، وهو القادر على توفير فرص عمل متزايدة خاصة في مجال عمل المرأة الريفية وفي المشاريع الصغيرة وفي الأعمال التسويقية المرتبطة بها.

ولأهمية الأرض والنشاط الزراعي، فإن دستور جمهورية مصر العربية على سبيل المثال قد أوضح بأن الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني مع تجريم الاعتداء عليها. كما تلتزم الدولة بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه مع الالتزام بحماية الثروة السمكية ودعم الصيادين²³.

ومن جهة أخرى، فلا يخفى ما للنشاط الصناعي من دور مهم كمكون رئيسي للاقتصاد الوطني حيث شكل 13.1% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من سنة 2015²⁴. وعلى الرغم من هذا الدور الكبير للنشاط الصناعي والتنوع الهائل في منتجاته والفرص اللامحدودة لتطويره، إلا أن إسهامه النسبي في تراجع أحياناً وهي دون المستوى المرغوب. ولما كان الطلب على المنتجات الصناعية في تزايد مستمر مع زيادة السكان، فإن هذا النشاط يستحق الاهتمام الكافي من خلال تشجيع فرص الاستثمار الملائمة التي تحفز رجال الأعمال وأصحاب الاستثمارات لكي يوجهوا استثماراتهم داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 في مجالات الصناعة المختلفة.

وإذا أضفنا إلى ما سبق قطاع الإنشاءات الذي مثل خلال الفترة نفسها 7.2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، فإن الوزن النسبي للأنشطة السلعية معاً يصبح 23.5% من مجموع مكونات الاقتصاد الوطني، وهي نسبة متدنية على ضوء الفرص المتاحة لهذه الأنشطة، وبالتالي فإن الأنشطة الخدمية باتت تشكل النسبة الكبرى بمعدل 76.5%، مع مراعاة أن الأنشطة الخدمية بعضها أنشطة منتجة كالمال والأعمال، والمصارف والتأمين والتجارتين الداخلية والخارجية والنقل والمواصلات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها. وبعضها الآخر خدمات اجتماعية كالخدمات الحكومية التعليمية والصحية والقضائية والأمنية، وبعض هذه الأنشطة الخدمية الحكومية لا تحقق في المعتاد عائدات تتناسب مع ما ينفق عليها، مما يحمل في طياته الكثير من الخلل في بنية الاقتصاد الوطني ومن ثم الحاجة إلى إعادة تصحيح هذه الأوضاع²⁵.

²³ المقومات الاقتصادية، دستور جمهورية مصر العربية 1971، جمهورية مصر العربية.

²⁴ المراقب الاقتصادي والاجتماعي 41، ص 1.

²⁵ المرجع نفسه.

المبحث الثالث: الإرادة السياسية والاقتصادية المستقلة

تعتبر كل من السياسة والاقتصاد توأمان لا ينفصلان فنجاح الأهداف السياسية التي تنتطلع إليها البلاد مرتبط بتوفر الثروة والموارد الاقتصادية التي تغذي احتياجات الدولة من الإيرادات العامة التي هي في أمس الحاجة إليها، وكذلك فإن نجاح السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية هو رهن بالقرار السياسي المستقل.

أولاً: الإرادة السياسية:

1. السلطة السياسية وأهميتها:

إن السلطة السياسية أو الهيئة الحاكمة هي من أهم عناصر تكوين الدولة، إذ لا يكفي قيام الدولة ونشأتها توافر مجموعة أفراد يقطنون إقليمياً معيناً بصفة دائمة ومستقرة، وإنما يجب علاوة على ذلك وجود هيئة حاكمة أو سلطة سياسية على الأفراد الخاضعين لها. ولا يكفي مجرد وجود سلطة عامة يخضع لها الأفراد للقول بوجود الدولة، وإنما يلزم أيضاً أن تحصل هذه السلطة على اعتراف الأفراد بها وقبولهم لها، وذلك من خلال التفويض الذي يعطى للحكام أو من خلال صندوق الانتخابات، وبالتالي فأي سلطة لا تستند إلى إرادة الجماعة التي تحكمها تكون سلطة غير فعلية، لا تسمح بقيام الدولة بالمعنى الدقيق، وبالتالي فقيام الدولة أو تأسيس السلطة مرتبط برضاء أبنائها. إلا أن إرضاء الأفراد لا يعني أن سلطة الدولة يجب أن تعزز القوة، لأنها لازمة وضرورة لا بدّ منها لممارسة الحكومة لسلطاتها، وبالتالي فتخلف القوة يعني فناء الدولة، لأنه يعطي القوى المنافسة القدرة على الظهور وفرض وجودها على الإقليم.

وتمتاز السلطة كعنصر من عناصر الدولة بأنها أصيلة لا تتبع من سلطات أخرى، وإنما السلطة الأخرى هي التي تتبع منها، كذلك فإن هذه السلطة هي سلطة ذات اختصاص عام يشمل كافة جوانب الحياة داخل الدولة بخلاف بقية السلطات الأخرى التي تنظم جانباً من حياة الأشخاص²⁶.

2. السلطة السياسية في فلسطين:

ظلّ الفلسطينيون محرومون من السلطة السياسية على بلادهم لفترات طويلة من التاريخ، فحتى الحرب العالمية الأولى كان الفلسطينيون جزءاً من الدولة العثمانية التي يحكمها السلاطين العثمانيون، على امتداد الفترة (1516-1917). وبانتهاء هذه الفترة، أصبحت فلسطين تحت الحكم البريطاني حتى

²⁶ نعمان الخطيب، مرجع سابق، ص 27-28. نقلاً عن: ثروت بدوي، النظم السياسية، ص 30.

أيار/ مايو 1948²⁷، وبالتالي حرم الفلسطينيون من التمتع بحقوقهم الوطنية ومن السلطة السياسية الواجب أن يتمتعون بها على الرغم من نضالهم المستمر خلال فترة الحكم البريطاني. وكانت لهم محاولة لتشكيل حكومة وطنية في غزة على ضوء الفراغ الناشئ عن الانسحاب البريطاني في أيار/مايو 1948 فيما سمي بحكومة عموم فلسطين وذلك في أيلول/سبتمبر 1948، وكانت خلالها "إسرائيل" ممعنة في بسط سيطرتها على الجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينية وطرد سكانها الأصليين إلى أن انتهى الأمر بتركز الفلسطينيين على مساحة محدودة من الأرض في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

3. سلطة الحكم في قطاع غزة (1948-1967):

نظراً لقرب قطاع غزة من جمهورية مصر العربية، فقد جرى إسناد إدارة حكم قطاع غزة إلى الإدارة المصرية فيما أطلق عليه في ذلك الوقت إدارة الحكم العام لقطاع غزة، وذلك بموجب اتفاقية الهدنة العامة المصرية الإسرائيلية الموقعة في جزيرة رودس في اليونان في 1949/2/24²⁸، والتي قدرت مساحة القطاع في ذلك الوقت بنحو 565 كم²، غير أنه جرى الانتقاص من هذه المساحة لاحقاً لتصبح مساحة القطاع 365 كم² فقط وذلك على ضوء تفاهات مصرية إسرائيلية. واستمر هذا الأمر حتى احتلال "إسرائيل" للقطاع سنة 1967. أي أن الفلسطينيين خلال هذه الفترة لم يمنحوا الحق الطبيعي في الحرية والحصول على سلطة سياسية مستقلة، حيث كانت شؤون الحكم تتم من خلال الإدارة المصرية الجديدة التابعة لوزارة الحربية في مصر في ذلك الوقت.

4. سلطة الحكم للفلسطينيين في الضفة الغربية بعد سنة 1948:

على ضوء العلاقة السكانية الوثيقة بين شرق وغرب نهر الأردن، فإن الفلسطينيين في الضفة الغربية صوتوا سنة 1950 للانضمام تحت لواء مملكة شرق الأردن لتكون الدولة الأردنية الجديدة تجمع جانبي نهر الأردن فيما أطلق عليه المملكة الأردنية الهاشمية، وبالتالي فإن الضفة الغربية أصبحت خاضعة للحكم الأردني وتسري عليها القوانين الأردنية المعمول بها. وفي الثمانينيات تخلت المملكة الأردنية الهاشمية عن الضفة الغربية لتصبح إدارة شؤونها من مسؤولية الفلسطينيين، وذلك بناء على طلب منظمة التحرير الفلسطينية.

²⁷ خريطة فلسطين قبل النكبة 1948.

²⁸ موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، انظر: www.alzaytouna.net/permalink/4659.html

5. السلطة الفلسطينية بعد الانسحاب الجزئي منذ سنة 1994:

جرى التوقيع على مبادئ أوسلو بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في أيلول/ سبتمبر 1993 والذي بموجبه نشأت السلطة الفلسطينية التي مارست صلاحياتها في البداية في غزة وأريحا بموجب الاتفاقات المبرمة، على أن يتم التوصل إلى حلّ نهائي لجميع الأمور العالقة كالقدس واللاجئين والحدود والمياه وغيرها خلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات أي تنتهي سنة 2000. وعلى ذلك، سمحت "إسرائيل" بعودة عشرات الآلاف من الفلسطينيين المغتربين الذين رشحتهم منظمة التحرير الفلسطينية للحصول على الرقم الوطني "الهوية الفلسطينية"، وكان من بين هذه العناصر غالبية قوات جيش التحرير الفلسطيني، التي جرى إعادة صياغة قواتها في أجهزة أمنية استناداً إلى مبادئ أوسلو. وخلال الفترة الانتقالية المشار إليها، كان يتضح من لآخر تهزّب "إسرائيل" من تنفيذ التفاهات المتفق عليها، مع تركيزها على التزام الفلسطينيين بتطبيق ما يسمى بالتنسيق الأمني، وبذلك نجحت "إسرائيل" نجاحاً مطلقاً في تطبيق هذا البند من ملاحق مبادئ أوسلو، ولم يتمكن الفلسطينيون سوى من ممارسة سلطة ذاتية محدودة ومنقوصة على الأراضي التي تحت سيطرتها بعد انسحاب "إسرائيل" من عدد من المناطق في إطار التقسيم الجائر لأراضي الضفة الغربية إلى:

- المنطقة أ: وتكون خاضعة للسلطة الفلسطينية إدارياً وأمنياً، وهي متركزة على المدن المكتظة والمزدحمة سكانياً، ومن ثم ترغب "إسرائيل" في ترك مهام إدارة شؤونها للفلسطينيين مباشرة دون عناء منها، إلا أن القوات الإسرائيلية تمتعت بحق التنقل في هذه المنطقة بحرية كاملة ومزاولة كافة أشكال القمع على الفلسطينيين.
 - المنطقة ب: وتتبع المناطق المحيطة بالمدن الفلسطينية المكتظة، وتخضع إدارياً فقط للفلسطينيين، وأمنياً لـ"إسرائيل". وبالتالي، فإن الصلاحيات للفلسطينيين محدودة في هذه المنطقة.
 - المنطقة ج: وهي تقع في الجانب الشرقي للضفة الغربية وخاصة في منطقة الأغوار التي تلتقي بالحدود الأردنية، وهي منطقة مغلقة أمام الفلسطينيين وتخضع أمنياً وإدارياً لـ"إسرائيل"، ولها أهمية استراتيجية واقتصادية بالغة، وتبلغ مساحتها 61% من مجموع مساحة الضفة الغربية. أي أن "إسرائيل" اقتطعت مقدماً هذه المساحة من الأرض ليصبح نحو 39% فقط من أراضي الضفة الغربية محلاً للمفاوضات السياسية.
- وفي نهاية المطاف، فإن السلطة السياسية المتاحة للفلسطينيين على المناطق الخاضعة لسيطرتها هي سلطة محدودة لا تمنح الفلسطينيين أي حقوق ذات قيمة، مع تحمل السلطة الفلسطينية لكافة الأعباء المالية والإدارية الناشئة عن ذلك.

6. انقسام السلطة السياسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة:

خاض الفلسطينيون في شباط/ فبراير 2006 غمار الانتخابات التشريعية الثانية بعد انقضاء نحو عشر سنوات على الانتخابات النيابية الأولى التي عقدت سنة 1996. وفي الانتخابات الأخيرة، فازت حركة التغيير والإصلاح التي تقودها حماس بنحو 76 مقعداً من مجموع مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني البالغ 120 مقعداً مقابل خسارة غير متوقعة لحركة فتح. مما يعني أن الساحة السياسية أصبحت متاحة لحركة حماس للمشاركة في إدارة حكم الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع لأول مرة، ولم يكن الأمر ميسراً نحو تشكيل حكومة وطنية تجمع شتات الفلسطينيين الذين نجحوا في الانتخابات التي ظلت مفتقدة لأي صلاحيات حقيقية.

وعاش الفلسطينيون وما زالوا فترة حرجة شابتها صراعات خفية أحياناً، ومعلنة أحياناً أخرى إلى أن انتهى الأمر بمواجهة مسلحة في غزة، بين حركتي فتح وحماس أفضت في منتصف حزيران/ يونيو 2007 إلى سيطرة حماس سيطرة كاملة على أراضي قطاع غزة وانفرادها بالحكم دون شريك حتى سنة 2014، حين جرى تشكيل حكومة الوفاق الفلسطيني في حزيران/ يونيو 2014 دون صلاحيات حقيقية على فروع الوزارات في غزة. مما أوجد وضعاً إدارياً وسياسياً أكثر تعقيداً، أي أن الانقسام الفعلي ظل قائماً حتى الآن.

وفي أعقاب المواجهة السابق الإشارة إليها واستناداً لصلاحيات رئيس السلطة الفلسطينية، فقد أصدر مرسوماً بإقالة الحكومة الوطنية التي كانت قائمة حتى ذلك الوقت، كما سبقت الإشارة إليه، وانتهى الأمر بانفراد حركة حماس بالسلطة السياسية في غزة وانفراد حركة فتح بالسلطة السياسية في رام الله مع ما صاحب ذلك من أضرار ومخاطر لا حصر لها على المواطنين بصفة خاصة وعلى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بصورة عامة. وعانى الفلسطينيون وما زالوا المعاناة الشديدة من جراء ذلك.

وخلال فترة الانقسام، ظلت سلطات الاحتلال تواصل حصارها البري والبحري والجوي على قطاع غزة بشكل غير مسبوق من الخنق الاقتصادي والاجتماعي للسكان لتحكم قيودها على حركة تنقل الأفراد، ولتفرض إجراءات تقويض حرية مواطنيه، بما في ذلك الواردات من السلع الأساسية لحياة السكان، إضافة إلى الصادرات من المنتجات الغذائية والزراعية والصناعية. مما أدى إلى تفاقم الأوضاع المعيشية للسكان وإيجاد انتهاك صارخ للحقوق السكانية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لتزيد من

تحكمها في اقتصاد القطاع²⁹، الأمر الذي أكدته التقارير المتخصصة للمنظمات الدولية والحقوقية المعنية بالشأن الفلسطيني تباعاً، من حيث أن غزة لن تكون صالحة للعيش بدءاً من سنة 2020.

7. قرارات أممية وفلسطينية بشأن الدولة الفلسطينية³⁰:

ظلّ الحراك الفلسطيني في الأمم المتحدة يتزايد عاماً بعد آخر خاصة بعد صدور قرار التقسيم لسنة 1947 وحتى الوقت الحاضر، وعلى امتداد هذه الفترة وحتى الآن صدرت العديد من القرارات الأممية لصالح القضية الفلسطينية، وحقّ تقرير المصير، سواء على مستوى مجلس الأمن الدولي أم على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة، أم على غيرها من المستويات ذات الصلة، وكان آخرها تبني قرار الأمين العام للأمم المتحدة لقرار برفع العلم الفلسطيني على مبنى الأمم المتحدة في 2015/9/11. وتحرص الأمم المتحدة كل عام على أن تتبنى الجمعية العامة للأمم المتحدة 16 قراراً يؤكد كل الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقّ تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة، وحقّ العودة، وحقّ السيادة على الموارد الطبيعية وعدم شرعية الاستيطان.

كما أصبح قرار الجمعية العامة بشأن حقّ تقرير المصير للفلسطينيين يتكرر سنوياً بشكل روتيني وينتهي بأغلبية عالية جداً من الأعضاء ومعارضة محدودة، وبدون أيّ صدى أو حراك من حيث التنفيذ.

وفيما يلي أبرز القرارات الأممية المتعلقة بالقضية الفلسطينية منذ سنة 1947 وحتى الآن³¹:

أ. قرار التقسيم رقم 181 لسنة 1947 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1947/11/29، والذي ينص على انتهاء الانتداب البريطاني وتقسيم فلسطين لثلاثة كيانات: دولة عربية، ودولة يهودية، "والقدس، وبيت لحم والأراضي المجاورة تحت وصاية دولية" - ويكون للدولة اليهودية 55% من مساحة فلسطين. وقد صدر القرار بموافقة 33 دولة، واعتراض 13 دولة، وامتناع 10 دول عن التصويت. وقد عارض العرب هذا القرار ولم يستفد منه الفلسطينيون.

ب. حكومة عموم فلسطين: وكان مقرها في غزة وجرى تشكيلها في 1948/9/23، كما سبق أن أشرنا، وذلك برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي. وقد امتنعت جامعة الدول العربية عن دعوة هذه الحكومة لحضور مجلس الجامعة، كما اعترض ممثلو مصر والأردن على تشكيلها. ثم قامت مصر لاحقاً بإغلاق مكاتب هذه الحكومة في قطاع غزة سنة 1959، وبالتالي لم يكتب لهذه الحكومة النجاح أو التعبير عن آراء الفلسطينيين.

²⁹ التقرير الفلسطيني لحقوق الإنسان: التقرير الأسبوعي حول الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (9-15 إبريل 2015).

³⁰ موقع ويكيبيديا.

³¹ تاريخ الحراك الفلسطيني في الأمم المتحدة، القدس، 2015/10/3، ص 10.

ج. قرار حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين رقم 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1948/12/11، والمتضمن السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى أراضيهم بالعودة إليها، وذلك في أقرب فرصة، مع تعويض كامل لحقوقهم لمن لا يرغب في العودة. وقد جاء ذلك بعد قيام "إسرائيل" بتجسيرهم قسراً من أراضيهم وتجريدهم من ممتلكاتهم. ولم يزل هذا القرار بدون تنفيذ بعد مرور أكثر من 65 عاماً على صدوره. كما أن هناك محاولات مستميتة من جانب "إسرائيل" لتجاهل هذا القرار مع الالتفاف حوله ضمن ما يسمى بمشاريع التعويض أو الاستيطان في البلاد العربية.

د. قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 في 1967/11/22 القاضي بانسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربية المحتلة سنة 1967، والذي حدث بشأنه جدل كبير حول تفسير عدد من المصطلحات والمسميات الواردة فيه. وهذا القرار ماطلت "إسرائيل" في تنفيذه مماثلة شديدة، ولم يتم تنفيذ أي من بنوده المتعلقة بالأراضي الفلسطينية.

هـ. قرار مجلس الأمن الدولي رقم 338 الصادر في 1973/10/22 بجلسة المجلس رقم 1747، للمطالبة بوقف إطلاق النار وتمكين القرار 242 من التنفيذ بجميع أجزائه. ولم يتم تنفيذ هذا القرار إلا بصورة محدودة في بعض المواقع في مصر وفي الجولان.

و. قرار المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في 1988/11/15، وذلك بمدينة الجزائر العاصمة، وبموجب القرار المذكور تحددت مدينة القدس كعاصمة أبدية لهذه الدولة، وقامت 105 دولة بالاعتراف بهذا الاستقلال. وبناء على ذلك تمّ نشر سبعين سفيراً فلسطينياً لدى عدد من الدول المؤيدة. إلا أن هذا القرار لم يكتب له التنفيذ الفعلي على مستوى الأمم المتحدة بسبب معارضة "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهما. وهو قرار معنوي بالغ الأهمية للفلسطينيين، إذ فتح المجال لحضور فلسطيني قوي في الأمم المتحدة.

ز. قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1860 في كانون الثاني/يناير 2009، جاء هذا القرار خلال حرب الفرقان التي قامت بها "إسرائيل" في أواخر 2008 وبدايات 2009. وقد نصّ القرار المذكور على الوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة، وبتكثيف الجهود لإيجاد ترتيبات وضمانات كافية بغرض تحقيق وقف دائم لإطلاق النار مع حظر تهريب الأسلحة وضمان فتح دائم لمعابر القطاع. هذا وقد جدد بان كي مون الدعوة لكل من مصر و "إسرائيل" لفتح معابر قطاع غزة ورفع الحصار عنها تنفيذاً لقرار مجلس الأمن المذكور. وقد جاءت هذه الدعوة خلال اجتماع لجنة الاتصال الخاصة بالمانحين خلال اجتماعهم في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2015. وقد استبعد بان كي مون تحقيق أيّ تقدم في الأوضاع الاقتصادية والإنسانية للفلسطينيين المحاصرين دون فتح جميع المعابر المغلقة.

كما أكد على أن تحقيق الازدهار في قطاع غزة يتطلب تنشيط التجارة بين الفلسطينيين بالقطاع والكيان العبري من جهة وبقيّة فلسطين والعالم الخارجي، مع رفع الحصار المفروض على القطاع³².
ح. قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بشأن تحويل فلسطين إلى دولة مراقبة غير عضو في 2012/11/29 بموافقة 138 واعتراض 9 بلدان، وامتناع 41 دولة عن التصويت. وأصبحت فلسطين الدولة غير العضو تحت رقم 194 في الأمم المتحدة. وهو قرار أيضاً مهم، مكن الفلسطينيين من أن يتمتعوا بلقب دولة دون تطبيق على أرض الواقع، مع إمكانية المشاركة في عضوية المنظمات الدولية المختلفة التابعة للأمم المتحدة.

ط. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة برفع العلم الفلسطيني على مبنى الأمم المتحدة بمدينة نيويورك في أيلول/ سبتمبر 2015 أسوة ببقية الدول الأعضاء، لينطبق ذلك على الدول التي تتمتع بمستوى دولة مراقب، والذي تمّ بموجبه رفع العلم الفلسطيني فعلياً بحديقة الورود بالأمم المتحدة يوم الأربعاء 2015/9/30. وهو بدوره قرار معنوي له أهمية بروتوكولية وسياسية، مع الحاجة إلى استثمار فعلي لهذا القرار وغيره من القرارات الإيجابية.

ثانياً: القرار الاقتصادي المستقل:

1. أهمية القرار الاقتصادي المستقل:

يمثل القرار الاقتصادي المستقل لأي بلد من البلدان مطلباً رئيسياً وأساساً ليتمكن البلد من رسم سياساته الاقتصادية على النحو الذي يحقق للمجتمع أهدافه في إطار تنمية اقتصادية مستدامة. وهذا يتيح تمكين المؤسسات الإنتاجية من العمل بالحرية التي توفر جواً تنافسياً يرتقي بمستوى المنتج مع تطويره من وقت لآخر، لجعله في متناول يد المستهلك خاصة الطبقات الدنيا من المجتمع وذوي الدخل المحدود بصورة عامة. علماً بأن القرار الاقتصادي لا يكون مستقلاً إلا إذا اقترن بقرار سياسي مستقل.

2. القدرة على معالجة أوضاع الخلل في سوق العمل الفلسطيني والبنية التحتية:

وهو الخلل المرتبط ببطالة مزمنة عالية خاصة بين الشباب مع ارتفاع معدلات الفقر المرتبط بانعدام الدخل، وحالات نقص المستوى الغذائي الضروري للأطفال، وكل ما يتعلق بالأوضاع الراهنة للبنية التحتية.

³² بان كي مون يدعو مصر والكيان المصري لفتح معابر قطاع غزة، فلسطين، 2015/10/2، ص 7.

3. القرار الاقتصادي المستقل والاستقرار المالي والمصرفي:

إن المال هو عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأهميته بالغة في مجال تسيير الحياة الإنتاجية بعيداً عن التقلبات غير المأمونة، لذا تعتبر المحافظة على الاستقرار المالي إحدى المهام الرئيسية للسلطة النقدية للبلاد، مما يجعل من مهام هذه السلطة جعل الجهاز المصرفي آمناً وسالماً وفعالاً، مما يتطلب متابعة تطورات واتجاهاته والأخذ في الحسبان الأزمات المتتالية والمخاطر المحيطة بالنظام المالي بشكل خاص وبالاقتصاد الوطني بشكل عام.

ولهذه الغاية تتخذ السلطة النقدية الإجراءات الفعالة والمتواصلة والمتمثلة بإصدار العديد من التعليمات الرقابية والتطوير المستمر للأنظمة المصرفية، وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية، وذلك جنباً إلى جنب مع الخطط المتخذة لاستمرارية وإدارة أزماته. إن استمرار المراقبة والمتابعة مع اتخاذ التدابير المناسبة للحد من المخاطر وتداعياتها، يأتي من منطلق تقدير السلطة النقدية لحجم المخاطر التي تهدد الجهاز المصرفي³³.

4. القرار الاقتصادي المستقل ورسم وإعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

لقد دأبت السلطة الفلسطينية على إعداد خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء خطط سنوية أم متوسطة، ثلاثية وأحياناً خماسية. ولم تتوقف السلطة الفلسطينية على امتداد فترة مزاوله مهامها منذ سنة 1994 على إصدار الخطط التنموية الطموحة. وكان آخرها "الخطة الوطنية العامة" التي تغطي الفترة (2014-2016). وكان يخصص لهذه الخطط اعتمادات مالية كاستثمارات للمشاريع المشمولة بمبالغ عالية، غير أن التنفيذ كان متعزراً في أغلب الأحوال لعدم توفر القرار السياسي المستقل وكذلك القرار الاقتصادي المستقل، إضافة إلى الاعتماد على المانحين في التمويل³⁴. وبالتوازي كانت هناك خطة متوسطة الأمد تغطي الفترة ذاتها، جرى إعدادها من جانب وزارة التخطيط الفلسطينية بغزة³⁵.

5. التحديات المستقبلية للسياسات الاقتصادية المستقبلية:

هناك الكثير من التحديات في المجال الاقتصادي التي تواجه قيام الدولة الفلسطينية مستقبلاً وأهمها:

³³ الاستقرار المالي 2014 (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، 2015)، ص 1.

³⁴ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية: انجاز خطة التنمية الوطنية للأعوام (2014-2016)، رام الله، 2014/2/24.

³⁵ معين محمد رجب، أضواء على خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة (2014-2015) في قطاع غزة، مجلة المحاسب الفلسطيني، مجلة غير دورية تصدر عن نقابة المحاسبين والمدققين الفلسطينيين، العدد 21، آذار/ مارس 2014، ص 22.

أ. القدرة على منع الاستخدام الجائر للموارد الطبيعية:

ومن أمثلة ذلك زيادة سحب المياه من الخزان الجوفي في غزة، حيث يشكل السحب ثلاثة أضعاف كمية الأمطار التي تصل لهذا الخزان، مما يجعل نسبة كبيرة من مياه الشرب تصل إلى المستهلك وهي غير صالحة للاستخدام حسب المعايير العالمية، وهذه الأزمة تتفاقم مع زيادة سكان قطاع غزة الذي سيربو على 2 مليون نسمة خلال السنوات القليلة القادمة، فهناك زيادة في تركيز الأملاح الذائبة والنترات مع تداخل مياه البحر³⁶. ويدخل في إطار الاستخدام الجائر حفر أعداد كبيرة من آبار المياه في المنازل دون تراخيص أو رقابة، مما يزيد من نزيف الخزان الجوفي. يضاف إلى ذلك الصيد السمكي الجائر من خلال صيد الأسماك الصغيرة قبل اكتمال موعد نضجها، وهو أمر شائع بين الصيادين في ظل نقص مساحات الصيد المسموح بها، مع استخدام طرق صيد محظورة كالمفرقات وغيرها.

ب. القدرة على تغيير الواقع الاقتصادي في حدود الحيز المتاح:

استناداً إلى تقرير البنك الدولي مؤخراً، فإن استمرار الواقع الاقتصادي الراهن والمتقلب يعمل على زيادة مستوى القلق وعدم اليقين، ويلقي بظلاله على قدرة الفلسطينيين على تصور مستقبل أكثر إشراقاً، ويمكن لتدابير التنمية الاقتصادية أن تعمل على بناء الثقة تجاه تشكيل أفق دبلوماسي طرفي النزاع في أمس الحاجة إليه³⁷.

ج. تصحيح المناخ الاقتصادي لأغراض تحفيز الاستثمارات داخل الوطن:

كانت السلطة الفلسطينية قد أولت اهتماماً متزايداً لتشجيع الاستثمار المتجه للداخل الفلسطيني، فأصدرت من وقت لآخر القوانين والتشريعات المحفزة، إيماناً منها بأهمية الاستثمارات الوافدة سواء كانت أجنبية أم عربية أم للفلسطينيين المغتربين. إلا أنه بالمقابل نجد أن خروج الاستثمارات الفلسطينية نحو الخارج يفوق ما يتجه إلى الداخل، مما يشير إلى أن ميزان الاستثمارات الدولية يتجه لغير صالح الفلسطينيين، مما يشكل تحدياً أمام الدولة الفلسطينية المستقبلية، فخلال الربع الثالث لسنة 2013، كانت الاستثمارات الخارجة قد بلغت 6,101 مليون دولار مقابل استثمارات أجنبية داخلية قدرها 4,940 مليون دولار، أي بعجز قدره 1,161 مليون دولار وبنسبة 19%، الأمر الذي يعني ضرورة تقييم هذه الأوضاع لأغراض معالجتها³⁸.

³⁶ محمد يحي التلمس، الأمطار هبة السماء... ووجوب جمعها في غزة، فلسطين، 2/10/2015، ص 12، و27.

³⁷ البنك الدولي، انخفاض المعونات وتعليق تحويل الإيرادات والقيود الإسرائيلية أثرت سلباً على اقتصاد فلسطين، القدس، 29/8/2015، ص 1، و27.

³⁸ المراقب الاقتصادي والاجتماعي 36 (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس"، 2014)، ص 55-56.

ولذلك، فإن القرار الاقتصادي المستقل له دور رئيسي في تهيئة البيئة الاقتصادية والمناخ الملائم لتشجيع الاستثمار للقطاعين العام والخاص على حدٍ سواء، ويدخل في ذلك إصدار التشريعات الملائمة في مجال ضرائب الدخل على الأفراد والمؤسسات، والضرائب على الأرباح، والرسوم الجمركية على الاستيراد والتصدير وغيرها، كما أن حرية القرار الاقتصادي، تساعد في رسم السياسات المتعلقة بالاستيراد والتصدير، والعلاقات الاقتصادية الدولية، وعلاقات التكامل الاقتصادي، وإبرام اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري مع مختلف بلدان العالم، بما يتيح الحصول على احتياجات البلاد من الواردات بأفضل الشروط التي تجعل السلعة متاحة في الأسواق المحلية بأقل الأسعار. كما تغطي في الوقت نفسه الاحتياجات التي يعجز الإنتاج المحلي عن توفيرها، مما يسهم في انتظام واستقرار حركة المبادلات والأسعار.

د. القدرة على الاستفادة من الأراضي المصنفة ج في الضفة الغربية:

ما تزال السلطة الفلسطينية غير قادرة على توجيه الاهتمام الكاف نحو الأراضي المصنفة ج باعتبارها خاضعة إدارياً وأمنياً لـ"إسرائيل"، وأن "إسرائيل" تماطل في إعطاء أي دور للفلسطينيين على هذه الأراضي التي تمثل مساحتها 61% من أراضي الضفة الغربية، علماً بأن هذه الأراضي في حاجة إلى مشاريع استثمارية خاصة في مجال توفير المياه الصالحة للشرب والمياه المخصصة لري المزروعات، وفي المشاريع الإنتاجية التي تعمل على تثبيت السكان على أراضيهم إضافة إلى أهمية مشاريع البنية التحتية والمشاريع السياحية.

وفي دراسة سابقة للبنك الدولي أوضح فيها بأن تعذر الوصول إلى المنطقة ج يكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر بنحو 3.4 بليون دولار سنوياً، ومن ثم فإن إقامة مشاريع استثمارية في هذه المنطقة كفيل بتحقيق إصلاح اقتصادي وزيادة مستدامة في نموه³⁹. وكان البنك الدولي مؤخراً قد بين أهمية الطاقة الفلسطينية الكامنة، وأهمية قيام "إسرائيل" ضمن ترتيبات أخرى بتمكين الفلسطينيين من الوصول إلى المنطقة ج والأسواق الخارجية⁴⁰ بغية الاستفادة من هذه المجالات الاستفادة المثلى.

هـ. إمكانية تصحيح أوضاع التبعية الناشئة عن بروتوكول باريس الاقتصادي:

يتعرض بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع في نيسان/ أبريل 1995 لانتقادات شديدة من قبل الاقتصاديين والسياسيين الفلسطينيين، إذ أن النظرة السائدة توحى بأنه لا يمكن تحقق نمو اقتصادي

³⁹ The World Bank, Palestinian access to area "c" key to economic recovery and sustainable growth, Press Release, Jerusalem, October 8, 2013.

⁴⁰ البنك الدولي، مرجع سابق.

في الإطار الحالي للبروتوكول كما هو منصوص عليه، خاصة وأن عبأه يتزايد على الاقتصاد الفلسطيني خصوصاً بسبب انتقائية التنفيذ من جانب "إسرائيل"، وعدم التزامها بتطبيق الكثير من بنوده⁴¹.

و. عدم وضوح الرؤى بشأن المستقبل الاقتصادي الفلسطيني:

عدم وضوح الرؤى بشأن المستقبل الاقتصادي الفلسطيني في ظلّ الغموض الذي يعيشه الفلسطينيون أمام فرص تحقيق السلام والحل النهائي، مما يشكل تحدياً حقيقياً أمام الدولة الفلسطينية التي أمامها سيناريوهات لا تملك مفاتيحها⁴².

⁴¹ هالة الشعيبي، "بروتوكول باريس الاقتصادي: مراجعة الواقع التطبيقي"، ورقة عمل، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، القدس ورام الله، 2013.

⁴² معين محمد رجب، "مستقبل الاقتصاد الفلسطيني في ظل غياب رؤى وركائز محددة المعالم"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر السنوي لمعهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" تحت عنوان: الاقتصاد الفلسطيني: أربعون عاماً على الاحتلال... أربعون عاماً من إحباط التنمية، رام الله، 4-5 كانون الأول/ديسمبر 2007.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1. يظل العنصر البشري من أبرز مقومات الدولة الفلسطينية والقادر على مواجهة تحدياتها، من خلال تمتع جزء كبير من سكانه بمستويات تعليمية جامعية في مختلف فروع المعرفة، ومهارات عالية مكتسبة لدى شريحة عالية، مع وجود خلل في بنيته وفجوة واسعة في سوق عمله وحالات من الإحباط الشديد تسود بين شبابه، تدفعهم في كثير من الأحيان إلى طريق المهالك والمخاطر.
2. تظل الأرض المكون الملازم للعنصر البشري، وما تزال محل صراع مع الجانب الإسرائيلي الذي يمعن في قضم مساحات متزايدة من الأرض الفلسطينية، مع ضعف مستوى الاهتمام بالموارد الاقتصادية خاصة الزراعية منها، بما في ذلك الاستخدام الجائر لهذه الموارد بصورة مختلفة.
3. تعتبر الإرادة السياسية والاقتصادية معاً مقوماً رئيسياً لقيام الدولة الفلسطينية القادرة على القيام بمهامها على النحو المطلوب. وما تزال الممارسات الإسرائيلية هي العقبة الكؤود أمام الوصول إلى هذا الإنجاز في ظل تراخٍ من المجتمع الدولي إزاء إلزام "إسرائيل" بتنفيذ القرارات الأممية.
4. كثرة القرارات الأممية التي تصدر بشأن القضية الفلسطينية المفتقدة إلى قوة تنفيذ فعلية على أرض الواقع. بدءاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 181 لسنة 1947 الذي رفضه العرب في حينه، وما تلاه من قرارات لاحقة على امتداد نحو 68 عاماً خلت.
5. تتعدد التحديات التي تواجه مستقبل الدولة الفلسطينية ممثلة في تحديات اقتصادية متراكمة، وأبرزها البطالة العالية، والفقر الشديد، وسوء التغذية، والبنية التحتية المهترئة ممثلة في محدودية إمدادات الكهرباء، وملوحة وتلوث المياه والتربة، وتزايد ضخّ الصرف الصحي نحو التربة والخزان الجوفي أو شاطئ البحر بمعالجة محدودة.
6. ما تزال الثروات المادية الفلسطينية، خاصة المعدنية والنفطية، تشكل صندوقاً أسوداً مغلقاً لم يتم الكشف عن مكوناته أو محتوياته.
7. شكل الانقسام الفلسطيني وما يزال عنصراً سلبياً على مسيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما أسهم في إضعاف الموقف الفلسطيني محلياً ودولياً وانفراد "إسرائيل" بمزيد من السيطرة على الأراضي الفلسطينية وانتزاعها من أصحابها الشرعيين لصالح التهويد، وإقامة المستوطنات التي توسعت أعدادها واتسعت مساحتها وازدادت أعداد المستوطنين بها.

ثانياً: التوصيات:

1. هناك أهمية قصوى لتقييم تجربة السلطة الفلسطينية في المسار الاقتصادي عبر السنوات العشرين الماضية، ليتسنى تصحيح وتصويب هذا المسار ليتلاءم مع مقومات إقامة الدولة الفلسطينية المستقبلية.
2. حاجة المجتمع الفلسطيني بمختلف مكوناته للوقوف صفاً واحداً أمام التحديات والحاضر والتحديات المستقبلية على حدٍ سواء. سواء تعلق الأمر بالانقسام الفلسطيني أم الممارسات السياسية الإسرائيلية.
3. تفعيل مستوى الأداء على مستوى الأجهزة الرسمية لإيلاء المشاكل الحيوية المزمنة الاهتمام الكاف والعناية الفائقة بها تحضيراً لها لمواجهة ولادة الدولة الفلسطينية المستقلة، وهي من مسؤوليات الوزارات المختلفة كل حسب اختصاصاتها، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالأراضي والأنشطة الزراعية.
4. الارتقاء بمستوى أداء العنصر البشري لزيادة المهارات والمعارف التي تمكنه من تحمل أعباء مسؤوليات إقامة الدولة الفلسطينية مستقبلاً بما فيه تحديات التنافس في البحث العلمي مع شحذ همم المبدعين ورعايتهم، وهي من مسؤوليات مؤسسات التعليم العالي ووزارات التربية والتعليم العالي، والعمل، والخارجية، وغيرها، وتكثيف الأبحاث العلمية المتعلقة باستشراف المستقبل والتنبؤات الاقتصادية الفلسطينية لفترات قادمة، من خلال خطط وبرامج بحثية محددة.
5. المتابعة الحديثة لحالات الإحباط التي يتعرض لها الشباب نتيجة البطالة المزمنة، واضطراره لسلوكيات ضارة به وبمجتمعه.
6. تكثيف أعمال البحث والتنقيب لاستكشاف وحصر المزيد من أشكال الثروات المعدنية والنفطية الكامنة على امتداد الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك إنشاء هيئة حكومية للقيام بهذه المهام، مع إيلاء النشاطين الزراعي والصناعي الأهمية القصوى للحفاظ على الأرض ولتثبيت المواطنين عليها.
7. تطويع التطورات التقنية الحديثة لتوظيفها في مجال الاكتشافات والمسوحات الجيولوجية ذات الصلة بالكشف عن الموارد الاقتصادية الكامنة، وحصرها وحمايتها وتحديد فرص استغلالها.
8. متابعة حالات الاستغلال الجائر للموارد الاقتصادية، وأساليب معالجة المخلفات الصناعية، ومخلفات النفايات الصلبة، والصرف الصحي، وكل ما هو ضروري للحفاظ على التنوع الحيوي لبيئة صحية مستدامة.
9. أن يتجه اهتمام السلطة الفلسطينية وأجهزتها وإعلامها نحو استثمار الإنجازات الإقليمية والأممية الفاعلة، ليكون لها حظاً وافراً من التنفيذ على أرض الواقع، باعتبارها فعاليات مكملة للجهد المحلي المبذول.

قائمة المراجع

1. البنك الدولي، انخفاض المعونات وتعليق تحويل الإيرادات والقيود الإسرائيلية أثرت سلباً على اقتصاد فلسطين، صحيفة القدس، 2015/8/29.
2. بان كي مون يدعو مصر والكيان العبري لفتح معابر قطاع غزة، صحيفة فلسطين، غزة، 2015/10/2.
3. جرافيك نيوز "الشرق الأوسط": تراجع معدلات البطالة لدى الشباب في الاتحاد الأوروبي، القدس، 2015/10/3.
4. المقومات الاقتصادية، دستور جمهورية مصر العربية 1971. جمهورية مصر العربية.
5. مسح القوى العاملة الفلسطينية: دورة (تموز - أيلول) 2015، الربع الثالث 2015: تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015/11/11.
6. محمد عثمان، حسين عثمان، النظم السياسية والقانون الدستوري: النظم السياسية. الإسكندرية: الدار الجامعية، 1988/1987.
7. المخ، زهير، المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية.. محاولة استشرافية، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 8591، 2002/6/6.
8. المنصوري، سلطان بن سعيد، المقومات الاقتصادية والاستثمارية للدولة، غرفة تجارة وصناعة مونتريال، كندا.
9. الاستقرار المالي 2014. رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، حزيران 2015.
10. نتنهاو: المقومات غير متوفرة لإقامة الدولة الفلسطينية حالياً، I 24 News، الشرق الأوسط: ما وراء الحدث، 2015/6/1.
11. تاريخ الحراك الفلسطيني في الأمم المتحدة، القدس، 2015/10/3.
12. سويدان، طارق، تاريخ فلسطين المصور. الكويت: مؤسسة الإبداع الفكري، 2004.
13. أبو عامر، عدنان، قراءة في تزايد المتسللين من غزة للداخل المحتل، فلسطين، 2015/9/28.
14. الدبس، عصام، النظم السياسية (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010)، ص 30.
15. الصوراني، غازي، الأوضاع الاقتصادية والتنمية في فلسطين، دراسة غير موضح بها جهة أو تاريخ النشر، نقلًا عن: عبد الهادي، محمد، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 92، حزيران/يونيو 1993.

16. خليل، محسن، **النظم السياسية والقانون الدستوري**. بيروت: دار النهضة العربية، 1972، الجزء الأول، النظم السياسية.
17. موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، انظر: www.alzaytouna.net/permalink/4659.html
18. عبد الهادي، محمد، **مجلة صامد الاقتصادي**، العدد 92، غزة، حزيران/ يونيو 1993.
19. يحي التلمس، محمد، **الأمطار هبة السماء... ووجوب جمعها في غزة، فلسطين**، 2015/10/2.
20. **أجندة أيام فلسطينية: ذاكرة من أجل مستقبل أفضل**، الإصدار التاسع. غزة: مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر الإلكتروني، 2015.
21. **خريطة فلسطين قبل النكبة 1948**. مركز التاريخ الشفوي، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.
22. مركز التخطيط الفلسطيني: مركز بحوث تابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، غزة.
23. **التقرير الفلسطيني لحقوق الإنسان: التقرير الأسبوعي حول الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (9-15 إبريل 2015)**، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة.
24. **المراقب الاقتصادي والاجتماعي 41**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس"، 2015.
25. **المراقب الاقتصادي والاجتماعي 36**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس"، 2014.
26. **معهد الأبحاث التطبيقية "أريج": إسرائيل تسير بخطى تدريجية نحو ضم الضفة الغربية، القدس**، 2015/9/28.
27. **رجب، معين محمد، أضواء على خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة (2014-2015)** في قطاع غزة، مجلة المحاسب الفلسطيني، مجلة غير دورية تصدر عن نقابة المحاسبين والمدققين الفلسطينيين، العدد 21، آذار/ مارس 2014.
28. **رجب، معين محمد، "الثروة القومية الفلسطينية بين الإهدار والاستغلال"**، ورقة عمل غير منشورة في ورشة عمل أعدتها وزارة الأشغال العامة والإسكان.
29. **رجب، معين محمد، "مستقبل الاقتصاد الفلسطيني في ظل غياب رؤى وركائز محددة المعالم"** مداخلة مقدمة إلى المؤتمر السنوي لمعهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس" تحت عنوان: **الاقتصاد الفلسطيني: أربعون عاماً من الاحتلال... أربعون عاماً من إحباط التنمية**، رام الله، 4-5 كانون الأول/ ديسمبر 2007.

30. شاهين، ناجح، **واقع التعليم الجامعي الفلسطيني - رؤية نقدية**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، 2004.
31. الشعيبي، هالة، "بروتوكول باريس الاقتصادي: مراجعة الواقع التطبيقي"، ورقة عمل، معهد أبحاث السياسات الاقتصادي الفلسطيني "ماس"، القدس ورام الله، 2013.
32. الخطيب، نعمان أحمد، **الوجيز في النظم السياسية**، الطبعة 2. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011. نقلاً عن: خليل، محسن، **النظم السياسية والقانون الدستوري**. بيروت: دار النهضة العربية، 1972، الجزء الأول، النظم السياسية.
33. إنجاز مسودة خطة التنمية الوطنية للأعوام (2014-2016)، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، نقلاً عن وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، رام الله، 2014/2/24.
34. موقع بي بي سي أونلاين، انظر: www.bbc.com/arabic/specials/meast_maps/9.shtml
35. "Skill Gaps and Development in the occupied Palestinian territories," Arab world For Research and Development (AWRAD), Ramallah, January 2015.
36. The World Bank, Palestinian access to area "c" key to economic recovery and sustainable growth, Press Release, Jerusalem, October 8, 2013.
37. The free encyclopedia, site of Wikipedia, see: www.vekepidia.org

Abstract

This study presents the Economical Ingredients for a Future Palestinian State to indicate its ability to engage in activities that enable them to exploit all of its economic resources. The human being is the most prominent ingredient of this country because he serves as a manager and leader of its future career.

The land is also a main ingredient that must be available for the establishment of the state, which in turn embraces its people who are responsible for its protection and the exploitation of its resources for the benefit of their children. Since the British Mandate, the Palestinian State has been and still in a constant conflict with its enemies.

The third ingredient is in the political and economical will, which has a sufficient influence to exert control over their homeland; and despite of the release of several UN resolutions and the most important one at the present time is two-state solution; while Israel is still impeding the implementation of these decisions.

The study concluded that the Palestinians have the most capabilities which enable them to face future challenges when they get their natural right to control their resources and overcome the negatives.

The study recommends that the Palestinians should address the current outstanding issues and imbalances suffered by the Palestinian economy, and reform the cognitive distortions of the economic growth and overcome the fragmentation and division stage. As well as making every possible effort to take an advantage of the modern scientific and technical developments to expand the exploratory efforts that reveals the aspects of the national wealth, inherent a prelude for drawing appropriate and effective strategies and policies to be exploited in the short and long term.



Conference Paper

Economical Ingredients for the Future Palestinian State

Prof. Moein Muhammad Ragab

